

REBUILDING SYRIA – Part 1	اسم المادة الأصلي
Faysal Itani and Tobias ، فيصل عيتاني وتوبياس شنايدر ، Schneider	الكاتب
المجلس الأطلسي، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، Atlantic ، ،Council, RAFIK HARIRI CENTER FOR THE MIDDLE EAST كانون الأول 2017	مكان النشر وتاريخه
https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2017/12/Rebuilding_Syria_web_1204.pdf	رابط المادة
10377	عدد الكلمات
وحدة الترجمة والتعريب في مركز حرمون- أحمد عيشة	ترجمة

المحتويات

4	تمهيد.....
6	ملخص تنفيذي.....
9	مقدمة.....
12	تعريف المشكلة.....
12	لماذا إعادة البناء في سورية؟.....
12	مشكلة اللاجئين.....
14	مشكلة التطرف.....
14	استقرار سورية.....
15	أثر الحرب.....
16	ما الذي يتعين إنجازه:.....
17	استراتيجية أساسية.....
17	لا تخطط لسيناريو ما بعد الحرب.....
18	تركيز على المناطق خارج سيطرة النظام.....
18	هناك عدة أسباب مقنعة للتركيز على المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام:.....
20	تخطي النظام.....
22	مشكلة النفوذ.....
24	المناطق الجغرافية:.....
26	الولايات المتحدة في سورية.....
26	الشركاء المحليين.....
28	الشركاء الإقليميون.....
28	المعيقات.....
28	العنف السياسي والاجتماعي.....
29	اقتصاد الحرب.....

- 30 الجماعات المتطرفة
- 30 التسلسل الزمني
- 32 الآثار من الدرجة الثانية
- 32 التشطي / التفتت
- 32 تنقل التأثير والاستقرار الاقتصادي الكلي
- 33 استنتاج:
- 33 مناقشة أكاديمية؟

تمهيد

إن مبادرة المجلس الأطلسي، بخصوص إعادة بناء سورية، هي نتاج محادثات بين المتخصصين بشؤون المنطقة وخبراء التنمية وأصحاب الاختصاص، ومحلي السياسات، والمسؤولين في كل من الولايات المتحدة والحكومات الشريكة. سلّطت هذه المناقشات الضوء على الحاجة إلى تخطيط دقيق لإعادة الإعمار، وإلى بعض المبادئ الجوهرية التي نبني عليها تحليلنا. وعلى الرغم من أن هذا التقرير يمثل وجهات نظر المؤلفين، فإنه أُعدّ من خلال المشاركة المستمرة لأصحاب المصلحة ومساهماتهم.

يركّز هذا التقرير على أسئلة السياسة الاستراتيجية الأهم: لماذا يجب على المجتمع الدولي المساعدة في إعادة بناء سورية؟ هل ينبغي أن يتعاون مع الحكومة السورية؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن أن يُستخدم الوعد بإعادة البناء كميزة نستفيد منها؟ من هم شركاؤنا المحليون؟ وما هي الأولويات من حيث التسلسل؟

لا يخطط هذا التقرير حصريًا لما بعد رئاسة بشار الأسد، أو حتى لسيناريو تسوية سياسية متوافق عليها. فمن غير المحتمل أن تشهد سورية سلامًا دائمًا على مستوى البلاد، في السنوات القليلة المقبلة. ولكونه الطرف "الفائز" (حتى تاريخ كتابة هذه السطور)، يبدو أن النظام غير مستعدٍ لتقاسم السلطة مع المعارضة، وهي ذاتها ضعيفة ومفتتة إلى درجةٍ يصعب معها التوصل إلى تسوية وتنفيذها. لم توافق القوى الخارجية الرئيسة حتى الآن على مرحلة نهائية مقبولة. والسيناريو الأكثر احتمالًا سيميّز اتفاقاتٍ سياسية وأنظمة حكمٍ (حوكمة) مختلفة في جميع أنحاء سورية لعدة سنوات، ويشكّل هذا الفرضية الأساسية للتقرير.

على الرغم من أن الخبراء التقنيين قدّموا مساهمة ثمينة، فإن هذا التقرير ليس برنامجًا أوليًا لإعادة الإعمار أو للاستقرار الفني، إنه يقدّم بعض المبادئ التوجيهية الإستراتيجية المهمة لصانعي السياسات وأصحاب الاختصاص، بالاعتماد على خبرات البلد، والاقتصاد السياسي، وتحليل البيئة المحلية لسورية.

الهدف المباشر للتقرير هو إثارة مناقشة عاجلة ومدروسة، حول إعادة البناء، بين جميع أصحاب المصلحة في مرحلة تعافي سورية، والإعلام عن خطة الاستقرار وإعادة الإعمار التي تعزّز الشرعية السياسية في سورية، من خلال الحفاظ على أمن وكرامة الشعب السوري.

- أسفر الصراع عن مقتل ما يقرب من 470.000 شخص وجرح مئات الآلاف.
- بالإضافة إلى الخسائر البشرية، ألحقت الحرب أضرارًا أو دمرت ثلث مخزون الإسكان بالبلاد، ودمرت الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية، مثل مرافق الكهرباء.
- دُمّرت نصف مشافي سورية، وغالبًا نتيجة الاستهداف المتعمد.

- انخفض معدل الالتحاق بالمدارس بنسبة 40 في المئة، بسبب تدمير المرافق وإجبار الأطفال على العمل.
- حوالي 70 في المئة من السوريين لا يحصلون على المياه النظيفة.
- يُقدّر أن الاقتصاد قد تقلص بنحو الثلثين من عام 2010، وسط ضغوط مالية ونقدية خطيرة.
- يعيش اثنان من كل ثلاثة سوريين في فقر مدقع.
- هُجّر نصف السوريين داخليًا أو أصبحوا لاجئين.

ملخص تنفيذي

يُعرف هذا التحليل "إعادة البناء" على أنه تلبية لمجموعة من الاحتياجات والمساعي والأهداف التي تندرج تحت الاستقرار أو إعادة الإعمار⁽¹⁾. وهذه يجب أن تخدم الأهداف المركزية لإعادة توطين الأشخاص المهجرين، وتسهيل التنمية الشاملة المحفزة محلياً، التي تساعد في إنشاء الشرعية السياسية، وبالتالي، فهي أيضاً محاولةً لتنشيط المجتمعات من خلال:

- توفير الخدمات الأساسية بما في ذلك الرعاية الصحية، والمياه، والطاقة والصرف الصحي
- إعادة تأهيل وبناء المساكن
- الحصول على التعليم
- الحصول على توظيف على المدى القصير
- استعادة حرية الحركة والتجارة بما في ذلك النقل
- إن اتباع مقاربة تنازلية (من القمة إلى القاعدة) لإعادة الإعمار سيكون بمنزلة إهدار شبه كامل للمنع، والقروض، وأموال الاستثمار. إن فساد النظام وعدم كفايته أمرٌ معروف، وهو خارج نطاق النقاش، وقد مهدّ الاقتصاد السياسي الذي بناه النظام الأرضية للانتفاضة التي بدأت في آذار/مارس 2011. وإن اتباع مقاربة تنازلية لن يلامس أسباب عدم الاستقرار في سورية، بل سيكافئ أولئك الذين ساعدوا في تدمير البلاد وتهجير سكانها.
- إن استراتيجية تنمية دولية أساسية تنظمها وتدعمها الولايات المتحدة هي البديل الأفضل، ولكي تنجح، يجب حماية المناطق التي تُنفذ فيها، من النظام، ومن داعميه الخارجيين. سيكون إطار خفض التصعيد الحالي ذا قيمة محتملة، إذا كانت المناطق الواقعة تحت نطاق الولايات المتحدة أو المتحالفة معها محميةً بتهديدٍ موثوق به، باستخدام القوة ضد النظام في حالة وقوع انتهاكات.
- ينبغي أن تركز جهود إعادة البناء الفورية بغالبها على شمال شرق سورية في المنطقة التي تسيطر عليها "قوات سوريا الديمقراطية"، وعلى جنوب سورية، وعلى منطقة "درع الفرات" الواقعة تحت الهيمنة التركية في محافظة حلب. يبدو أن الولايات المتحدة تفكّر جدّياً في وجودٍ طويل الأجل، ومن ثمّ، في قدرة أكبر على الانخراط في إعادة البناء.
- تتطلب إعادة البناء في المناطق خارج سيطرة النظام انخفاضاً حاداً في مستوى العنف، ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتفاقيات تهدئة قوية مدعومة بالتهديد بإنفاذه الصارم، من قبل الولايات المتحدة وشركائها إذا لزم الأمر.

¹ – United States Institute for Peace, "Strategic Framework for Stabilization and Reconstruction," last accessed October 26, 2017, https://www.usip.org/sites/default/files/guiding_principles_poster.pdf.

- يجب أن يحتل التخطيط والتنفيذ أولوية عليا، بما يخص إعادة توطين السكان المهجرين. إن الظروف المؤدية إلى عودة آمنة لهم تتوافق مع العديد من تلك الظروف المطلوبة للتنمية المستدامة والشاملة التي تتولى فيها المجتمعات المحلية زمام جهود إعادة البناء.
- يجب أن تتبع استراتيجية إعادة البناء مبدأ "لا ضرر": يجب تجنب الفرص قصيرة الأجل لتحقيق نتائج سريعة، في حال عززت الاقتصاد السياسي المختل وظيفيًا/المتدهور في سورية، وبالتالي تضع الأسس لمزيد من استغلال السكان وصراعهم.
- هناك تعلق استراتيجي قوي لإعادة البناء، على أساس التهديدات المحتملة طويلة المدى، بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحلفائها، التي يفرضها التهجير الجماعي للسكان، والإرهاب، وعدم الاستقرار الجيوسياسي.
- يجب ألا يفترض التخطيط أن يوجد سيناريو نظيف لـ "ما بعد الحرب": أن ينحاز التوازن العسكري إلى قيادة من المحتمل أن يرفضها أولئك الذين هم في وضع أفضل لإعادة بناء سورية. لقد حددت الدول الغربية، كشرط لإعادة البناء، الحاجة إلى تسوية سياسية عادلة ليست في الأفق، وال فشل في التخطيط لسيناريو أكثر تعقيدًا وأقل وضوحًا قد يكون فرصة ضائعة.
- في غياب التسوية السياسية، يجب أن تركز عملية إعادة البناء على المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة. يجب تجاوز النظام، لأن البديل غير عملي من الناحية السياسية، ومن غير المرجح أن يسفر عن نتائج ذات مغزى، ويكاد يكون من المؤكد أنه يعزز تلك الجوانب من الاقتصاد السياسي السوري التي أدت إلى الصراع في المقام الأول.
- من غير المرجح أن الوعد بالاستقرار وبمساعداة إعادة الإعمار، سيعطي المانحين ما يكفي من النفوذ على الأسد، لإقناعه بعقد صفقة سياسية مع خصومه. ولذلك، ينبغي ألا تستمر عملية إعادة البناء على هذا الافتراض.
- من غير المرجح أن تتقدم أعمال إعادة الإعمار على المستوى الوطني بسرعة، وعلى الرغم من ذلك فإن التخطيط للكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة العامة، والمشاريع الأخرى الكبيرة، يمكن أن يتم من خلال توسيع برامج الاستقرار الجارية.
- المجالس المحلية ومجالس المحافظات، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات التي تتمتع بالتأثير عليها، هم الشركاء الرئيسيون من أجل عمليات الاستقرار وإعادة البناء الناجحة والشرعية.
- العقبان الرئيسة أمام إعادة البناء في مناطق المعارضة هي عنف النظام، واقتصاد الحرب، واستمرار وجود الجماعات الإرهابية في بعض هذه المناطق.
- إن خطط إعادة البناء المحلية قد تسهم في تجزئة ولا مركزية القوة الاقتصادية، لكنها توقّر أفضل فرصة لكبح المزيد من عدم الاستقرار، والتطرف، والتهجير غير المحدود لملايين السوريين.

- إذا قَدَّر لعملية إعادة البناء أن تُعيد النشاط الاقتصادي بشكل هامشي في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة، وكذلك التجارة عبر الحدود؛ فإن ذلك قد يخلق تأثيراتٍ إيجابية فورية في اقتصاد سورية.
- إن الجدل حول إستراتيجية إعادة البناء حقيقي؛ فهناك عوامل تجعل مسألة قبول الأسد، كشريكٍ شرعي في إعادة الإعمار، أمرًا أكثر إغراء للقوى الغربية. إن القيام بذلك سيكون ضارًا وهزيمة ذاتية للعملية برمتها.

مقدمة

سورية غارقة في كارثة القرن الإنسانية، التي تسبب في معاناة هائلة ومشكلات أمنية قومية، يتردد صداها في جميع أنحاء المنطقة، وفي أوروبا، والولايات المتحدة. إن الضرر الناجم عن الصراع لا يتمثل في التحدي الهائل لإعادة البناء فحسب، بل في البيئة الاستراتيجية التي لا تتناسب مع مساعي التنمية على نطاق واسع. لقد هزَم النظام أساساً المعارضة المسلحة عسكرياً، ولكن من غير المحتمل أن يسيطر على كل سورية، التي ستضمُّ مجموعاتٍ مسلحة مختلفة، وغالباً ما تكون عدائية.

تجنبت القوى الغربية، حتى الآن، تحمّل عبء إعادة بناء سورية التي يسيطر عليها النظام لفائدة الرئيس بشار الأسد، منوهة بغياب عملية انتقالٍ سياسي مهمة. وما تزال المساهمات الأميركية تركز على المساعدات الإنسانية لتصل قيمتها إلى نحو 6,5 مليار دولار⁽²⁾. ينبغي على الولايات المتحدة، وحلفائها، أن يركزوا بالفعل جهود التنمية على المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، حيث هناك إمكانية لحكومة عامة ومتجاوبة مع الجميع. حتى وقت كتابة هذا التقرير، هذه المناطق تسيطر عليها قوات "درع الفرات"، وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والمنطقة الجنوبية. إضافة إلى التخفيف من المعاناة، قد يبيّن النجاح فوائد التوافق مع مجموعة من الجهات الفاعلة الخارجية والمحلية بقيادة الولايات المتحدة لمناطق أخرى من سورية. ومع ذلك، فإن الفشل في معالجة التحدي سيؤدي إلى التطرف والتمرد، وزيادة تهجير السوريين داخل وخارج سورية.

لقد أنتجت الحكومات، والمنظمات الدولية ومراكز الأبحاث عملاً قوياً، بشأن تقييم الأضرار والاحتياجات، وأنتجت خطأً لتحقيق الاستقرار في الحالات الطارئة بعد الحرب. هذه النتائج قيّمة جداً بالنسبة إلى المحللين وأصحاب الاختصاص، والدول، على حدٍ سواء. هناك حاجةٌ إلى تحليل استراتيجي مناسب قابل للتطبيق الفوري، يفترض أن سورية لن تحقق مرحلة مستقرة بعد الحرب لبعض الوقت، بل ستعاني بشكلٍ ما من ظروف بين الحرب والسلام. يجب أن تقترح الاستراتيجية كيف يمكن لإعادة البناء أن يتكيف مع عدم اليقين هذا. ويجب أن تقوم على العمل من خلال الجهات الفاعلة المحلية المشروعة، حيث يجب أن يكون للتنمية قاعدة أو جذور في شرعيةٍ سياسية لتحقيق نتائج دائمة. قبل أي شيء، يجب أن تعمل من خلال المجتمعات المحلية، ولأجلها، وتحدد احتياجات السكان وأولوياتهم، وتتحمل المسؤولية عن مساعي إعادة البناء.

إن إعادة بناء -الاستقرار وإعادة الإعمار- سورية هو في مصلحة الولايات المتحدة وشركائها بقوة؛ لأنه عنصرٌ أساسي في جهود مكافحة الإرهاب، وإعادة توطين ملايين المهجرين السوريين، وتجنب حروب إقليمية

² - US Department of State, "US Humanitarian Assistance in Response to Syrian Crisis," April 5, 2017, <https://www.state.gov/j/prm/releases/factsheets/2017/269469.htm>.

أخرى بالوكالة، وهي ثلاث ظواهر تشكل تهديداتٍ أمنية للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها. لا يمكن لعملية إعادة البناء أن تنتظر التوصل إلى تسويةٍ سياسية عادلة ودائمة، لكن لا ينبغي السعي إلى تحقيقها بواسطة النظام السوري، من خلال تقديم دعمٍ حكومي مباشر أو عبر منظمات إنمائية دولية، مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. يمكن استغلال الفرص المحلية الآن، ومن شأن استراتيجية تنميةٍ مركزية للغاية تتمحور حول دمشق أن تجازف بإحياء الأمراض السياسية والاقتصادية التي أدت إلى الصراع الحالي.

يجب أن تبدأ عملية إعادة البناء، عندما تُتاح الفرص نفسها، ولكن بما يتماشى مع الاستراتيجية السياسية-الاقتصادية الأكبر. ويجب أن تكون الاستراتيجية براغماتية، وأن تُقيّم الفرص في سياقها السياسي-الصراع السوري- وتداعيات معالجتها على الشرعية السياسية. وينبغي أن يتضمن التخطيط والتنفيذ إعادة توظيف الأشخاص المشردين. تتداخل الشروط المؤدية إلى عودتهم الآمنة، مع العديد من تلك الشروط اللازمة للتنمية المستدامة والشاملة. يجب توفير المساعدات الإنسانية في أي مكان يكون الناس بحاجةٍ إليها، ولكن يجب أن تقتصر التنمية المستدامة على مناطق المعارضة. ولكي تتاح هذه الفرص بطريقةٍ مجدية، يجب أن تكون هناك اتفاقياتٍ لتمتين اتفاقات خفض التصعيد، مدعومة بالتهديد بإنفاذها بالقوة من قبل الولايات المتحدة إذا لزم الأمر.

الاستراتيجية المقدمة هنا هي فقط أنها: استراتيجية. وهي ليست تقييمًا فنيًا، فقد قامت منظماتٌ أخرى بعمل ممتاز في هذا الشأن⁽³⁾. فهي ليست خطةً عملية لإعادة البناء المادي المفصل، وإحياء الاقتصاد الكلي في سورية، وإنما مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تصمم بخصوصها أو حولها مخططاً كهذا لضمان إعادة إعمارٍ شاملة، ونزيهة، وتضع الأسس لنظامٍ سياسيٍّ شرعيٍّ.

³ – The World Bank, “The Toll of War: The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria,” July 10, 2017, <http://www.worldbank.org/en/country/syria/publication/the-toll-of-war-the-economic-and-social-consequences-of-the-conflict-in-syria>.



سكان يتفقدون الأضرار في موقع ضربه برمبل، كما يسميه الناشطون، أسقطته طائرة للنظام في حلب، 18 نيسان/ أبريل 2015. الصورة: حسام قطان/ رويترز.

يعارض مبدأ "لا ضرر" [وهو المبدأ الذي يسمح لك بالتصرف طالما لا تضر الآخرين، وفي مناطق الصراعات، فهو الحد الأدنى من معايير الممارسة لتجنب التسبب في ضرر غير مقصود، ويستلزم فهم السياق الذي تعمل فيه وفهم التفاعل بين التدخل والسياق، والتصرف بناءً على هذا الفهم، من أجل تجنب الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية بسبب الصراع. م] التمويل أو دعم نموذج التنمية المتركزة على الدولة ذات القيادة المركزية، في غياب حكومة مركزية شرعية ومستقرة في دمشق. وعلى الرغم من أن التنمية التي تتمركز حول الدولة هي النموذج الذي اعتادته الدول والمنظمات الدولية، ففي حالة سورية قد تُولد دورات متكررة من الاضطراب والعنف السياسيين، من خلال تعزيز الاقتصاد السياسي الفاسد وغير الفعال والاستغلالي للنظام السوري. عمومًا، فإن هذا المسار لن يُولد نتائج مفيدة لإعادة البناء. كما أنه يمثل العقبات السياسية والقانونية الواضحة لمساعدة حكومة ذات سجل موثق جيدًا من الفظائع لتعيد بناء دولة عملت هي على تدميرها.

بدلاً من ذلك، فإن إعادة بناء سورية تقترح طريقةً مختلفة من التفكير في هذه المشكلة، مع التركيز على الديناميات الفريدة للحرب السورية، واقتصادها السياسي، والمشهد السياسي للبلاد. التحليل ليس شأنًا

غير سياسي، لأن إعادة بناء أي شيء في سورية هو مشروعٌ سياسي لا يمكن تجنبه، لأسبابٍ عدة، منها تتضمن قرارات توضح قضايا حول من يحصل على ماذا، ولماذا. كما أن التحليل ليس شأنًا حزبيًا. إنه - باختصار- يبحث في كيفية الاستفادة من جميع السوريين، مع منحهم السيطرة على عملية التعافي هذه.

تعريف المشكلة

لماذا إعادة البناء في سورية؟

هل الهدف الأكبر من إعادة بناء سورية هو الشيء الصحيح الذي يجب فعله؟ في النهاية، يعاني الملايين من الناس، بالرغم من أن الموارد والمنظمات اللازمة للتخفيف من هذه المعاناة موجودة. هذا وحده قد لا يحقّ الحكومات على أن توازن بين المطالب المتنافسة على الوقت والموارد والإبحار في السياسة المحفوفة بالمخاطر للصراع. ستكون المهمة مرهقةً ومكلفة، وإن هي اقتصرت على مناطق معينة من سورية (تبلغ تقديرات إعادة الإعمار في كل سورية مئات المليارات من الدولارات) ⁽⁴⁾. على الرغم من المنفعة الإنسانية الواضحة من إعادة البناء، فإنها تمثل أيضًا بعض المناطق الرمادية الأخلاقية، بسبب الخيارات السياسية التي يجب اتخاذها، مثل من يحصل على المساعدة أولاً، وكيف، وأين. إن نزعة الإيثار وحدها لا تستطيع حشد المجتمع الدولي، لكن هناك مبررًا استراتيجيًا مُقنعًا يستند إلى ثلاثة مخاوف على الأقل. تجدر الإشارة إلى أن النظام السوري يدرك تمامًا هذه المخاوف لدى الحكومات الغربية. يجب مقاومة إغراء الخضوع لابتزاز النظام في تصميم وتنفيذ عملية إعادة الإعمار بنجاح.

مشكلة اللاجئين

أدت الحرب في سورية إلى تهجير نصف سكانها، أكثر من 11 مليون شخص ⁽⁵⁾. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من خمسة ملايين منهم هم من اللاجئين ⁽⁶⁾. وقد فرض هذا ضغوطًا اجتماعية واقتصادية هائلة على جيران سورية، حيث اثنان منهم (الجيران) خصوصًا غير قادرين على استيعاب اللاجئين والتكيف معهم في بلدانهم. يستضيف الأردن، وهو بلدٌ فقير الموارد نسبيًا ويعاني مشكلات اقتصادية كبيرة خاصة به، حوالي 660 ألف لاجئ، يعيش 93 في المئة منهم تحت خط الفقر. تركيا، الأكبر

⁴ – Benedetta Berti, "Is Reconstruction Syria's Next Battleground?" Carnegie Endowment for International Peace, Sada, September 5, 2017, <http://carnegieendowment.org/sada/72998>.

⁵ – United Nations High Commissioner on Refugees, "Syria emergency," last updated May 30, 2017, <http://www.unhcr.org/en-us/syria-emergency.html>.

⁶ – Ibid

والأكثر قوة من الناحية الاقتصادية، تستضيف ما يقرب من 3 ملايين لاجئ⁽⁷⁾. بينما يواجه لبنان الضغوط الأكبر، فهو بلدٌ يبلغ عدد سكانه 4 ملايين نسمة، ودولته ضعيفة، واقتصاده راكد، ويعاني انقساماتٍ طائفية عميقة، وفيه ميليشيا متطرفة تنافس الجيش الرسمي، ولديه تاريخ مليء بالمشكلات مع السوريين، هو موطنٌ لأكثر من مليون لاجئ (مسجل)، 70 في المئة منهم يعيشون تحت خط الفقر، مع عدم وجود مخيمات رسمية للاجئين ليعيشوا فيها⁽⁸⁾. العراق، وهو شريكٌ للولايات المتحدة، لديه ما يكفي من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، يستضيف حوالي ربع مليون لاجئ، معظمهم في إقليم كردستان العراق⁽⁹⁾.

ومن بين هذه البلدان، فقط تركيا يمكن أن تحافظ، إلى حدٍ معقول، على وجودٍ طويل الأمد للاجئين بهذا الحجم، وإن كان ذلك بتكاليف اجتماعية واقتصادية. يفتقر الأردن إلى الموارد المالية والطبيعية، بينما لا يمتلك لبنان أي وسيلةٍ لدعم مثل هؤلاء السكان، وجميع نقاط الضعف أمام الضغوط التي تأتي معهم، وقد لا ينجو من الضغط على نسيجه الاجتماعي والاقتصادي. في الواقع، تشهد البلاد بالفعل توتراتٍ خطيرة، وردة فعلٍ عنيف ضد اللاجئين. ليس من مصلحة الولايات المتحدة أو شركائها أن يزعزعوا استقرار الحكومات الصديقة من أجل اللاجئين.

أخيرًا، فقد طلب حوالي مليون سوري اللجوء في أوروبا، وغالبًا تنقلوا عبر معابر بحريّة خطيرة قتلت الآلاف منهم⁽¹⁰⁾. هذا العدد من اللاجئين أقلّ بكثير من أولئك الذين يستضيفهم الأردن وتركيا ولبنان، لكن التوترات الاجتماعية قد تكون أكثر خطورة، نظرًا للموقف تجاه السكان المسلمين، والشك بهم عمومًا، وسط سلسلةٍ من الهجمات الإرهابية الإسلامية ضد المدنيين في أوروبا. ومما زاد الطين بلّةً أن ذلك ساهم، بصورة شبه مؤكّدة، في دخول مجموعاتٍ يمينية كانت هامشية في السياسة الأوروبية السائدة، وهو تطورٌ شجعت عليه روسيا. وهذا يمثل تهديدًا للأمن الأميركي والأوروبي، ويقوّض تضامن الدول الأوروبية، فضلًا عن زعزعة استقرار العلاقات بين الغرب والمسلمين.

باختصار: إن للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها الإقليميين مصلحة عميقة وعاجلة في عودة اللاجئين السوريين إلى سورية، وفق شروطٍ تسمح لهم بالاستقرار هناك.

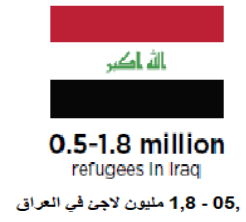
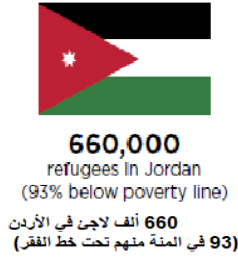
⁷ – Ibid

⁸ – Ibid

⁹ – United Nations High Commissioner on Refugees, “Syria Regional Refugee Response: Inter-agency Information Sharing Portal,” last updated August 31, 2017,

<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=103>.

¹⁰ – European University Institute, “Syrian Refugees: A Snapshot of the Crisis – In the Middle East and Europe,” last updated September 2016, <http://syrianrefugees.eu/>.



مشكلة التطرف

لا توجد نظرية متناسقة وكاملة عن دوافع الإرهاب، ولا عن دوافع المتطرفين الإسلاميين. ومع ذلك، يمكن القول إن من المرجح أن يزدهر التطرف والتجنيد بين السكان المحرومين والمظلومين والمُذنبين والمهجرين (أو الإخوة في الدين الذين تُغضبهم محتهم). هذا وصفٌ مناسب لملايين السوريين الذين لا يتوفر لهم حاليًا الأمان والمأوى والتعليم والغذاء والمياه والرعاية الصحية.

من المغربي أن نرى معظم ضحايا الصراع الخطرين يعيشون في حالة طوارئ، وربما يحتاجون إلى دعم إنساني عاجل لتمكينهم من اكتشاف ذواتهم من خلال استعادة الاستقرار. هذا غير دقيق. بالنسبة إلى كثيرين، وربما بالنسبة إلى معظم المتأثرين، فإن هذا الوضع هو "طبيعتهم الجديدة". في نهاية المطاف، سيولد جيلٌ من السوريين المحرومين، وغير المتعلمين، والعاطلين عن العمل الذين يشعرون بأن العالم تخلى عنهم، وسيُنتجون اضطراباتٍ مدنية، وعنقًا سياسيًا، وتصاعدًا في التطرف.

استقرار سورية

في الوقت الذي بدأ فيه انحدار سورية نحو الحرب الأهلية، بسبب عنف النظام ضد المتظاهرين، فإن جذور الصراع ربما تكمن في الاقتصاد السياسي المشوّه وغير العادل والمتدهور في البلاد قبل الحرب. ونظرًا لأن النظام قد يبقى بعد الحرب، وأن المنظمات الدولية قد تشعر بأنها مضطّرة إلى إدارة برامجها في الاستقرار وإعادة الإعمار من خلاله؛ فمن المرجح أن تزداد حالة عدم المساواة الاقتصادية، والاستياء واسع النطاق ضد الحكومة. ستكون النتيجة الحرمان في إطار اقتصادٍ سياسيٍ مشوّه، وهو ما دفع سورية إلى الصراع. بقدر ما يكون الحدّ من فرصة حدوث حربٍ طائفية إقليمية أخرى بالوكالة في سورية أمرًا مرغوبًا، فإن تحقيق الاستقرار وإعادة بناء سورية هو هدفٌ جديرٌ بالاهتمام، طالما أن ذلك يتم بطريقةٍ تخفف من أسباب الصراع، ولا تعززها.

الأثر المزعزع للاستقرار لتهجير السكان واسع النطاق، ودور المظالم طويلة الأمد والاعتراب كحاضنٍ للتطرف، واليقين المؤكد لاستمرار العنف السياسي في سورية المدمرة، يمثل تهديدًا ثلاثيًا لمصالح الولايات المتحدة وشركائها. وهذا يجعل استقرار وإعادة بناء سورية مصلحةً دولية بالغة الأهمية.

أثر الحرب

من الصعب تحديد الأضرار الاقتصادية والبشرية الدقيقة للحرب السورية، لكنها حادة ومؤلمة بما لا يقبل الجدل. وقد قام البنك الدولي بمسحٍ شاملٍ لتأثير الحرب⁽¹¹⁾، حيث أدى الصراع إلى مقتل ما يقدر بنحو 470 ألف شخص، وإصابة مئات الآلاف⁽¹²⁾. بالإضافة إلى الخسائر البشرية، أضرت الحرب أو دمرت ثلث المساكن في البلد، وحطمت الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات الأساسية مثل مرافق الطاقة. لقد دُمّرت نصف مشافي سورية، بأسلحة النظام وروسيا في الغالب عن طريق الضربات الجوية. وانخفض الالتحاق بالمدارس بنسبة 40 في المئة، بسبب تدمير المرافق (المدارس) ونزوح الأطفال، أو اضطرابهم إلى العمل⁽¹³⁾. لا يحصل حوالي 70 في المئة من جميع السوريين على المياه النظيفة⁽¹⁴⁾. المناطق الحضرية الكبيرة والمكتظة بالسكان، ومنها حمص وحلب ودير الزور ودمشق، وما حولها، دُمّرت، أو حوّلت إلى أمكنة غير صالحة للحياة.

تُقدّر تكلفة إعادة الإعمار في سورية بحوالي 200 مليار دولار، وهو مبلغٌ أشار حلفاء النظام (روسيا وإيران) إلى أنهم لن يستطيعوا أو لا يستطيعون تغطيته. ويُقدّر أن الاقتصاد تقلص بنحو الثلثين منذ عام 2010، وسط ضغوطٍ مالية ونقدية خطيرة. التضخم متفشٍ ويمارس تأثيراتٍ مأسوية على أسعار الغذاء. لقد تراجع الأمن الغذائي بسبب التضخم وتراجع الإنتاج الزراعي، وارتفعت معدلات البطالة إلى عنان السماء، ويُعتقد أن معظم القوى العاملة عاطلة عن العمل⁽¹⁵⁾. ويُقدّر أن اثنين من كل ثلاثة سوريين يعيشون في فقرٍ مدقع. الأمر الأكثر تعقيدًا، وربما الأطول ديمومةً، هو مشكلة التهجير القسري. نصف المهجرين السوريين هُجروا داخل البلاد أو صاروا لاجئين. ومن بين الذين لا يزالون في سورية، يُقدّر أن هناك حوالي 4,6 مليون في المناطق المحاصرة أو التي يصعب الوصول إليها⁽¹⁶⁾.

¹¹ – The World Bank, “The Toll of War: The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria.”

¹² – Syrian Center for Policy Research, “Confronting Fragmentation,” February 11, 2016,

<http://scpr-syria.org/publications/policyreports/confronting-fragmentation/>.

¹³ – Anthony Cordesman, “If the Fighting Ever Stops: Stabilization, Recover, and Development in Syria,” Center for Strategic and International Studies, May 16, 2017, <https://www.csis.org/analysis/if-fighting-ever-stops-stabilization-recovery-and-developmentsyria>.

¹⁴ – Ibid

¹⁵ – Ibid.; Syrian Center for Policy Research, “Confronting Fragmentation.”

¹⁶ – United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “About the Crisis,” last accessed October 26, 2017, <http://www.unocha.org/syrian-arab-republic/syria-country-profile/about-crisis>.

الأرقام محبطة، ومن الصعب تحديد المعاناة الفعلية، وضرر هذه الآثار طويل الأجل. تستمر الحرب في خلق أجيالٍ من السوريين النازحين الذين يعانون سوء التغذية، وغير المتعلمين، والعاطلين عن العمل. في حين أن تأثيراتها المرئية أقل من الموت، والإصابة، والخدمات المتدهورة، لكن الآثار طويلة الأجل ستكون عميقة: جيلٌ ضائع يعاني من الكسل والجريمة والأمية واليأس والتطرف والعداء من المجتمعات المضيفة، وتجاهها. مع مرور الوقت، تجعل الحرب هذه النتيجة أكثر حتمية وأقل قابلية للعكس.

ما الذي يتعين إنجازه:

بالنسبة إلى هذا التحليل، يُعرّف "إعادة البناء" بأنه مجموعة من الاحتياجات والجهود والأهداف التي تندرج في إطار الاستقرار أو إعادة البناء⁽¹⁷⁾ وينبغي أن تخدم هذه مجتمعةً الهدفين الأساسيين لإعادة توطيد المهجرين، وتيسير التنمية الشاملة المحفزة محلياً التي تُعجل في إنشاء الشرعية السياسية المحلية، وتشمل:

- توفير الخدمات الأساسية، ومن ضمنها الرعاية الصحية، والمياه، والطاقة، والصرف الصحي.
- إعادة تأهيل وبناء المساكن
- الحصول على التعليم
- الحصول على التوظيف على المدى القصير
- استعادة حرية النقل والتجارة بما في ذلك التنقل
- آلية قوية للتخفيف من الصراعات، أو منعها
- ولكي يتم الوصول إليها واستدامتها، يجب أن تُستوعب نتائج أي جهدٍ لإعادة البناء بطريقةٍ تُعزز الشرعية السياسية والاقتصادية في المناطق المستهدفة، ويجب أن تشمل:

- أمن الشخص والممتلكات
 - آليات قانونية تعمل بشكلٍ مناسب
 - مساءلة السلطات
 - الوصول العادل وغير التمييزي إلى المعونات/ المنافع
- يتضاعف هذا التحدي نتيجة حالة شبه الغياب لجهازٍ بيروقراطي وطني، أو جهازٍ أمني موحد في معظم أنحاء سورية، على الرغم من وجود وتشغيل بعض الهيئات الإدارية الحكومية والموظفين، في مناطق المعارضة، التي تواصل تقديم الخدمات والتوظيف وجمع الرسوم من السكان المحليين.

¹⁷ – United States Institute for Peace, "Strategic Framework for Stabilization and Reconstruction."

استراتيجية أساسية

لا تخطط لسيناريو ما بعد الحرب

ينبغي على الولايات المتحدة، والمجتمع الدولي البدء في التخطيط لاستراتيجية إعادة بناءٍ لا تعتمد على نتيجةٍ عسكرية حاسمة أو تسوية سلمية دائمة، وذلك لعدة أسباب:

- 1- يفترض التخطيط لما بعد الحرب، كمسألةٍ، حدًا أدنى معيّن من الاتفاق السياسي. ومع ذلك، فإن النتيجة العسكرية الأكثر احتمالاً هي التي يسيطر وفقها النظام على معظم "سورية المفيدة"، أي في مناطقها الغربية الديموغرافية والمراكز الحضرية، والصناعية، وهي نتيجةٌ لن تكون جذابةً للحكومات الغربية، والدول العربية السنية الغنية والمؤهلة جيداً لتمويل إعادة البناء. في الوقت الحاضر، ما تزال الولايات المتحدة معاديةً للأسد، وبالتالي من غير المحتمل أن تقود الجهود لإعادة بناء سورية من خلال النظام. لن تحاول إدارة ترامب أن تمنع انتصار النظام، لكن من المرجح أن تنسحب من الأزمة السورية أكثر مما تدعم إعادة بناء سورية عبر النظام السوري. في الواقع، كما أنها قد تمنع مبادرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من القيام بذلك.
 - 2- من المستبعد أن تنشأ تسوية سياسية عادلة تؤدي إلى حكمٍ وطني شرعي، في الظروف المحلية والإقليمية الحالية. لم يفكر النظام السوري يوماً بجديّة في التسوية وتقاسم السلطة، إما لأن أعضائه لا يعتقدون أن بإمكانهم النجاة والاستمرار، أو لأن الدعم الخارجي القوي يرى أن التسوية السياسية الداخلية غير ضرورية. من جانب آخر، فشل التمرد في تقديم أو تمثيل جبهة/ واجهة وطنية متماسكة، يمكنها التفاوض نيابةً عن أنصارها، ويمكنها فرض وتنفيذ أيّ اتفاق. عمومًا، تفتقر المعارضة الآن إلى القوة العسكرية لمقاومة هجمات النظام، وبذلك؛ فمن غير المرجح أن تنشأ حكومة وطنية شرعية وضرورية لتنفيذ استراتيجية إعادة إعمار وطنية فعالة ومستدامة.
 - 3- يشكل التخطيط حصريًا لسيناريو يتعلق بـ "ما بعد الحرب" فرصةً ضائعة. في الواقع، تقوم وكالات حكومية خارجية، ومنظمات، ومجموعات من المجتمع المدني، والمتبرعون الأفراد، بأعمال تنميةٍ جوهرية في سورية، في كل من المناطق التي يسيطر عليها النظام والمعارضة. وعلى الرغم من أن العديد من هذه الجهود ناقصةٌ، أو غير كافية، أو أنها إشكالية من الناحية السياسية، فإن هذا الأمر جزيئًا نتاج الاهتمام غير الكافي، والتخطيط الاستراتيجي من جانب الحكومات (ومنهم الولايات المتحدة)، وبالتالي ليس سببًا لإهمال المشكلة، وإنما يدفعنا للقيام بالكثير. إن رمي الأعباء كلّها على الأمم المتحدة أمرٌ بالغ الصعوبة لأسباب سنناقشها فيما بعد.
- حان وقت التخطيط، حيثما أمكن، لإنجاز برنامج إعادة البناء الاستراتيجي.

تركيز على المناطق خارج سيطرة النظام

يجب أن يوازن جهد إعادة البناء في سورية، بين التخفيف من المعاناة الإنسانية والحاجة إلى تجنب تعزيز الديناميكيات الاقتصادية والسياسية التي دفعت سورية إلى الصراع في المقام الأول. إن الدول والمنظمات الدولية ميالة، أو في بعض الحالات، مكلفة بالعمل مع الحكومات المركزية المعترف بها دوليًا. وعلى الرغم من أن هذا يسمح للمعونة الإنسانية الأساسية بالوصول إلى السوريين في الأراضي التي يُسيطر عليها النظام، فإن التنمية تبقى مسألة مختلفة. إن سورية ليست مرشحةً لمحاولات مركزية تنازلية (من الأعلى للأسفل) لإعادة البناء يقودها نظام الأسد العنيف وغير الكفاء والفاقد. وهكذا، لكي نتوصل إلى تسوية سياسية تقوم حصريًا بالمساءلة، وتكسب الشرعية السياسية بين الأغلبية الساحقة من المواطنين، ينبغي أن تركز جهود إعادة البناء على المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، مثل تلك التي تسيطر عليها المعارضة و"قوات سوريا الديمقراطية".

هناك عدة أسباب مقنعة للتركيز على المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام:

1. إن أيّ جهدٍ أو محاولةٍ جديّةٍ لإعادة الإعمار في سورية ستوقف في المقام الأول على المساهمات المالية والتقنية للولايات المتحدة، وأوروبا، وتركيا، والخليج العربي. وقد أصرت هذه الحكومات (أو من المرجح أن تصرّ) على انتقالٍ سياسيٍ عادلٍ ومستدامٍ في دمشق، كشرطٍ لدعم إعادة البناء. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي، الذي أبدى بعض أعضائه شعورًا بالقلق من هذا الأمر، أعاد تأكيده (مؤقتًا) أن عملية إعادة البناء سوف تبدأ "فقط في سياق انتقالٍ حقيقي وشامل يفيد جميع السوريين"⁽¹⁸⁾. هذه السياسة سليمة، وبما أنه من المستحيل إعادة بناء أيّ شيءٍ جوهري في سورية التي يسيطر عليها النظام خارج نطاق سلطته، من دون مكافأة الأسد وعملائه، فيجب بالضرورة أن تُوجّه الجهود الدولية بعيدًا من الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحكومة. الخيارات المتبقية هي عدم القيام بأي شيء، أو إعادة البناء في المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام.
2. تحمّلت مناطق المعارضة عبء الأضرار المادية والحصار والتهجير، بسبب تكتيكات النظام وتفوقه في قوة النيران. ومع ذلك، يوقّر اتجاهٌ لوقف محليّ لإطلاق النار فرصًا لإعادة البناء، من دون التأكيد المسبق من أن أي شيء يتم ترميمه لن يُدمر مرةً أخرى. من الأهمية بمكان القول إنه إذا استمر وقف إطلاق النار، فإن بإمكان السوريين المهجرين البدء في التفكير في العودة إلى ديارهم. ويبدو أن الولايات المتحدة وروسيا تعلقان آمالًا على الحفاظ على وقف إطلاق النار. هناك، على وجه اليقين، أسئلةٌ خطيرةٌ حول إمكانية استمرار ذلك، في ضوء سجلّ النظام في الانتهاكات، وسعيه لاستعادة

¹⁸ – European Council, "Supporting the future of Syria and the region: co-chairs declaration," April 5, 2017, <http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2017/04/05-syria-conference-co-chairs-declaration/>.

كل سورية، لكن تلك المناطق هي أكثر مناطق خفض التصعيد المحلية خطورةً حتى الآن، ويجب استثمارها، ودعمها، وتنفيذ خفض التصعيد فيها، بالقوة إذا لزم الأمر.



لاجئون سوريون في مخيم كاورغوسك للاجئين، أربيل، شمال العراق في عام 2013. صورة: مؤسسة الإغاثة الإنسانية IHH.

3. ستوفر استراتيجية إعادة البناء التي تركز على المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام فرصةً لعودة بعض الملايين من المهجرين خارجيًا، الذين لا يرون أي مستقبل لأنفسهم في الأراضي الخاضعة لسيطرة النظام. ويمكن أن تكون بمنزلة مثالٍ ومناورةٍ ممكنة يمكن أن تجعل السوريين، والأطراف الدولية، أكثر استعدادًا وقدرةً على دعم واستثمار المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام. ويمكن أن يكون لها تأثيرات اقتصادية كبرى إيجابية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، والمحرومة اقتصاديًا، والتي يُتاجر بها بانتظام.

لا يعني التركيز الفوري، على إعادة البناء في المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام، أن الجهود يجب ألا تمتد أبدًا إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام، على الرغم من أن ذلك يجب أن يكون مشروطًا بتسوية سياسية مهمة للصراع. وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن تظهر هذه التوقعات، فإن توقعات الأسد على المدى الطويل ليست واضحةً على أي حال. لا تتطلب هذه الاستراتيجية وقف تدفقات المعونة الإنسانية إلى مناطق النظام، مهما كانت تلك التجربة صعبةً وإشكالية. وأخيرًا، فإن استهداف المناطق غير الحكومية لا يحتاج إلى استثناء المنافع التي "تندفق" وتساعد السوريين الذين يعيشون في أراضي النظام. في الواقع، هذا هو الهدف المهم، على النحو المبين أدناه.

تخطي النظام

سيتلاعب النظام السوري بأيّ دعمٍ لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق الحكومية، لتعزيز موقعه السياسي والاقتصادي والعسكري. وهذا يعني استخدام المعونات لمكافحة الموالين له، مع استبعاد كامل أو تهميش للسكان الذين يعدّهم معادين. لقد استخدم النظام، وسيستخدم التحكم في وصول منظمات الإغاثة للتلاعب وتقييد المجتمع الدولي. وهو يفعل ذلك من خلال الاستفادة من المنظمات، مثل الأمم المتحدة التي تقدم المعونة الإنسانية والإنمائية، وفرض شروطٍ مرهقة تهدف إلى إفادة النظام وحلفائه فحسب. إن خبرة الأمم المتحدة في تقديم المساعدات عن طريق الحكومة مفيدة وتوجيهية، وقد اضطرت الوكالات الدولية إلى المشاركة أو العمل من خلال المنظمات التي يدعمها النظام أو المؤيدة له، ووجّهت المساعدات إلى المناطق التي يحكمها النظام وحلفاؤه، وقد حُرم المدنيون في مناطق المعارضة، بحسب ما ورد، من المساعدات الأساسية، بينما استفاد المقربون من النظام منها⁽¹⁹⁾. إجمالاً، إما أن يحوّل النظام المنح أو يحول السماح بإعادة البناء إلى أداةٍ سياسية.

النظام خبيرٌ في جذب مقدمي المساعدات الخارجية إلى مدارٍ يتحكم فيه، ليستفيد منها. على سبيل المثال، مع تزايد الاحتياجات الإنسانية في مناطقه التي يسيطر عليها، فقد أوجد أو سمح بشبكةٍ من المنظمات غير الحكومية المفترضة التي يعمل فيها، أو يقودها، أشخاصٌ مقربون من النظام. تتلقى هذه المجموعات الدعم من المنظمات الدولية، ومن ثم تُنفذ مشاريعها الخاصة. تُجبر المنظمات الدولية على العمل مع الذين هم في الأساس حراس النظام، مثل مؤسسة (البستان) التي يديرها رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد، وهو رجل أعمالٍ مدلل، ويموّل الميليشيات الموالية للنظام⁽²⁰⁾. وبالفعل، منحت الأمم المتحدة، في الآونة الأخيرة، عقوداً في مجال الاتصالات والأمن لحلفاء النظام المترسخين في الاقتصاد السياسي للفساد، وبعضهم مؤثر بما يكفي ليُعدّ عضواً في النظام بحد ذاته⁽²¹⁾.

في ظل غياب استراتيجيةٍ شاملة لتحديد المساعدة السياسية، وإلزام النظام بتوفير حرية وصولها، وعدم التدخل في مساعي التنمية؛ سيستمر النظام في الاستحواذ والاستفادة من الموارد المقدمة من خلال رابطة المساعدات على المستوى الوطني في دمشق، ويخرّب فوائد إعادة البناء التي من شأنها استقرار أو تطوير سورية. على الرغم من أن، أو ربما بسبب، ضغوط الحرب، فالمحسوبة، والبحث عن الربح، والمحاباة

¹⁹ – Rick Gladstone, “73 Syrian Aid Groups Suspend Cooperation with the UN,” New York Times, September 8, 2016, <https://www.nytimes.com/2016/09/09/world/middleeast/syria-aid-united-nations.html>.

²⁰ – Kheder Khaddour, “I, the Supreme,” Carnegie Endowment for International Peace, Diwan, March 22, 2017, <http://carnegie-mec.org/diwan/68348?lang=en>.

²¹ – Kambiz Foroohar, “How Assad’s Allies Got \$18 Million from the UN,” Bloomberg Businessweek, August 1, 2017, <https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-08-01/what-sanctions-assad-allies-got-18-million-in-un-syria-payouts>.

الاقتصادية تجاه قوات الأمن (والآن، تجاه الميليشيات) أصبحت أكثر انتشارًا من أي وقت مضى. في الواقع، تشير التقارير إلى أن النظام يستخدم بالفعل عملية إعادة الإعمار لإخفاء الملكية أو التمكن من مصادرتها، ومتابعة إعادة الهندسة الديموغرافية، ومنع عودة المهجرين، ومكافأة رجال الأعمال الحلفاء من خلال التدمير الاستراتيجي، وعمليات نقل الأراضي، وإصدار صكوك الملكية⁽²²⁾.

إن ميل النظام إلى استخدام إعادة الإعمار، لإخفاء أو تسهيل إعادة الهندسة الديموغرافية، هو مصدر قلق أيضًا. في دراسة معمّقة عن مدينة حمص (التي استولى عليها النظام بالكامل من المتمردين في عام 2014 بعد حصارٍ وقصفٍ مطوّلين)، وصف الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات بالتفصيل كيف منعتهم الحكومة من العودة إلى ديارهم، على الرغم من محاولات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وجهود إعادة الإعمار التي ترعاها الدول الأجنبية⁽²³⁾. هناك مؤشرات على أن الأحياء الموالية تلقى معاملةً تفضيلية في إعادة الإعمار أيضًا. في غياب التسوية السياسية وآليات المساءلة، فإن التقرير الخاص بحمص يؤكد بطريقة مقنعة أن المساعدة في إعادة البناء يمكن أن تعمل كحصّة أو فائدة حرب بدلاً من فائدة سلام. هذه ليست فقط إساءةً لاستخدام المساعدة، إنها أيضًا تخلق مخاطر أخلاقية ذات عواقب وخيمة. وأخيرًا، فإن ذلك ينزع الشرعية تمامًا من جهود إعادة البناء، ويهدّد السلام الدائم والتنمية الاقتصادية.

تشير التقييمات الأولية لمشاريع عملية الاستقرار الرائدة في حلب التي يسيطر عليها النظام، وحمص وريف دمشق، إلى أن المنظمات الدولية وغير الحكومية العاملة في مناطق النظام تنفّذ برامج تحقيق الاستقرار، من دون إيلاء اهتمامٍ يُذكر لسياقات الصراع، وللسياقات السياسية المحلية. لم تسفر "اتفاقيات المصالحة المحلية" الاجتماعية -أي استسلام المعارضة بالأساس- عن زيادة ملحوظة في عمليات تسليم المعونات عبر الخطوط الفاصلة بين المناطق. وعلاوةً على ذلك، أصدر النظام سلسلةً من المراسيم -أشهرها المرسوم رقم 6- الذي يضيف الطابع الرسمي على إعادة الهندسة الاجتماعية والاقتصادية، من

²² – Jihad Yazigi, "Destruct to Reconstruct: How the Syrian Regime Capitalises on Property Destruction and Land Legislation," Friedrich Ebert Stiftung, July 2017, <http://library.fes.de/pdf-files/iez/13562.pdf>.

²³ – PAX, "No Return to Homs: A Case Study on Demographic Engineering in Syria," February 21, 2017, <https://www.paxforpeace.nl/publications/all-publications/no-return-to-homs>.

خلال المصادرة وإعادة البناء⁽²⁴⁾. في الواقع، فشلت حكومة الأسد في تقديم ضماناتٍ من أجل حق عودة المهجرين⁽²⁵⁾.

مع وقف إطلاق النار، والحملة ضد تقدم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، بدأت الأمم المتحدة تصنيف المناطق التي تغطيها الاتفاقيات الدولية، وكذلك تلك التي تحتفظ بها "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) المدعومة من الولايات المتحدة (في أواخر حزيران/يونيو، أرسلت الأمم المتحدة لأول مرة منذ سنوات قافلة مساعداتٍ من محافظة حمص التي يسيطر عليها النظام بالكامل، إلى القامشلي التي يسيطر عليها النظام)، على أنها "مناطق يسهل الوصول إليها حديثاً". وهذا يمهد الطريق لمنظمات المعونة والتنمية التي تتخذ من دمشق مقراً لها، والتي يسيطر عليها النظام، للعمل في مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة الرسمية. في ظل غياب بديلٍ براغماتي لامركزي، ستتوسع قنوات المساعدات هذه ببطء في جميع أنحاء البلاد، على نحو يزيد بطريقة غير مباشرة من امتداد النظام، وفاعليته على مختلف المجموعات السكانية.

كان الاقتصاد السياسي الفاسد والمختل وظيفياً في سورية سبباً رئيساً في الانتفاضة. ليس لدى الولايات المتحدة وشركائها مصلحةٌ بإحياء نظامٍ فاسد غير مستقرٍ جوهرياً ومعادٍ للتنمية. يجب على الحكومات والمنظمات، التي لا ترغب في إعادة بناء وتعزيز الديناميات الاقتصادية التي ساهمت في اندلاع الحرب الأهلية في سورية، أن تستكشف بدائل عملية لإعادة البناء المتمحورة حول الدولة.

مشكلة النفوذ

يجب على أي نقاشٍ حول إعادة بناء سورية أن يعالج مسألة النفوذ السياسي. اقترح بعض المحللين والاقتصاديين وصانعي السياسات أن تقديم المساعدة الدولية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار سيعطي المانحين نفوذاً على النظام، ربما يدفعه إلى تقديم تنازلاتٍ سياسية للمعارضة.

الفكرة جذابةٌ لأنها ستُحقق هدفين مهمين: إعادة بناء سورية، والتوصل إلى تسويةٍ عادلة للصراع. ومع ذلك، يؤكد الباحثان ستيفن هايدمان، ويزيد الصايغ، أن الوعد بالمساعدة لن يشكل نفوذاً أو مزيةً على

²⁴ – Legislative Decree 66/2012, passed in September 2012, provides a financial and legal framework for redeveloping informal and unauthorized housing. This has allowed redevelopment of opposition areas captured by the government to proceed, generating controversy over alleged dispossession and demographic engineering by the regime.

²⁵ – Tom Rollins, "Syria's reconstruction plans take shape," Al-Monitor, May 22, 2017, <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/05/syria-war-reconstruction-process-regime-opposition.html>.

نظام الأسد⁽²⁶⁾. وهم يؤكدون أن النظام يمكن أن ينقذ إلى حدٍ كبير اقتصاداً مدمراً، ولكنه لن يُنفذ التغيير السياسي الذي يضعه الغرب كشرط. من المثير للاهتمام، أن النظام يبدو أنه يشعر من حقه الحصول على المساعدة من دون شروط (أو لفرض شروطه الخاصة)، حيث وصف حجب الدعم الغربي عنه بأنه "ابتزاز"⁽²⁷⁾. يسلط هايدمان الضوء أيضاً على أن النظام يمنح عقوداً لحلفائه روسيا والصين. وبينما تفتقر هذه البلدان إلى الموارد اللازمة لإعادة بناء سورية التي يسيطر عليها النظام، فإنهم يمكن أن يساعدوا في الحفاظ على شبكة المحسوبية التابعة للنظام، بما في ذلك قادة الميليشيات، وغيرهم من المحسوبين عليه، مما يوفر للأسد خياراتٍ تُقلل فقط من الميزات المالية الغربية الموجودة حالياً.

الاعتقاد بأن دعم إعادة الإعمار يوفر نفوذاً على الأسد، يستند أيضاً إلى فرضية خاطئة حول أولويات النظام، ألا وهي حماسته المفترضة لإعادة توطين المهجرين بنجاح. هذه قراءة غير صحيحة لكيفية إدراك هذه المشكلة. إنه يتجاهل أن بعضاً من عمليات تهجير السكان على الأقل كانت نتيجةً لاستراتيجية مقصودة من العنف الموجه بغرض تهجير قسري، أو مُوجّه للمجموعات (السنية إلى حد كبير) المؤيدة للمعارضة بعيداً من أراضي النظام الأساسية في غرب سورية. بغض النظر عن نيات النظام، فإن الواقع هو أن الأعباء الاقتصادية والسياسية والأمنية التي يفرضها الملايين من السنة المحرومين، والذين يعاديهم سياسياً، قد اقتلَعوا بعيداً من مناطق النظام الرئيسة، أو إلى البلدان المجاورة لسورية. من غير الواضح لماذا سيُشعر النظام السوري بأنه مضطّر إلى إعادة توطينهم لدرجة أنه سوف يقدم الإصلاحات السياسية والتنازلات التي يتوقعها المدافعون عن حجة النفوذ (أموال إعادة البناء شريطة النفوذ).

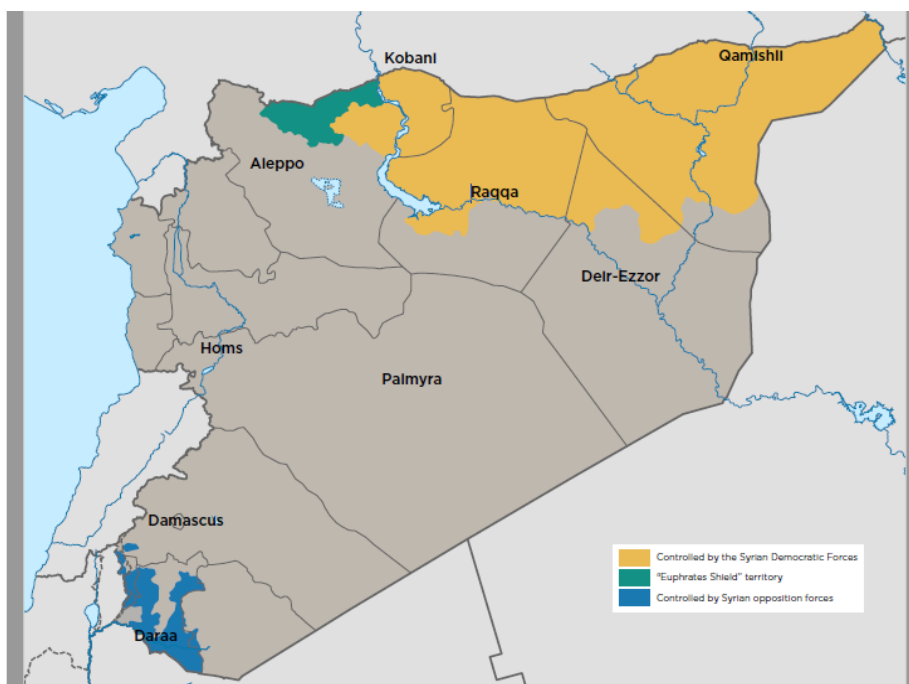
وكما رأينا، فقد نجح النظام في إجبار مقدمي المساعدات (حتى المنظمات الدولية) على العمل من خلال قنواته ومؤسساته الخاصة، كشرطٍ للشغل في سورية (لمصلحة الأسد)، وقد أتاح له ذلك التحكم بدقة في تدفقات المساعدات، وتمكين حلفائه المحليين منها. قد يبدو ذلك بديهياً، لكنه يعكس ببساطة تركيز هذه المنظمات على تقديم المساعدة، على الرغم من هذه التنازلات الخطيرة التي دفعتها إلى قبول هذه الشروط المرهقة.

في الختام، تشير الدلائل إلى أن الأطراف الخارجية لا يجب أن تتوقع أنها مقابل وعد إعادة البناء ستخلق نفوذاً سياسياً على النظام، ولا يجب أن تقوم استراتيجية إعادة البناء على هذا الاعتقاد. ما هو واضحٌ هو أن توجيه جهود إعادة البناء إلى النظام، ومن خلاله سيقضي على أي نفوذٍ ما تزال الولايات

²⁶ – Steven Heydemann, "Syria Reconstruction and the Illusion of Leverage," Syria Source, Atlantic Council, May 19, 2017, <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/syria-reconstruction-and-the-illusion-of-leverage>; Yezid Sayigh and Michel Duclos, "Aiding or Abetting?" Diwan, Carnegie Endowment for International Peace, April 4, 2017, <http://carnegie-mec.org/diwan/68493>.

²⁷ – Steven Heydemann, "Syria Reconstruction and the Illusion of Leverage."

المتحدة وحلفاؤها يتمتعون به، وذلك بسبب قدرة النظام المتميزة على التلاعب بالمعونة نفسها، والحصول على الامتيازات مقابل السماح للآخرين بتقويته.



المناطق الجغرافية:

المناطق التي يسهل الوصول إليها خارج نطاق سيطرة النظام هي الأجزاء التي تسيطر عليها "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) في شمال وشرق سورية، ومنطقة "درع الفرات" تحت النفوذ التركي، وجنوب سورية الذي يشمل أجزاءً من محافظتي القنيطرة ودرعا. إن جيوب الغوطة وحمص وحماة محاطة بقوات النظام، ولا يمكن الوصول إليها أساساً من دون مواجهة جميع المشكلات المتعلقة بإعادة البناء من خلال النظام، وإن هو سمح بتدفق مساعدات إعادة الإعمار إلى هناك.

وهذا يعني أن جهود إعادة البناء يجب أن تركز على المناطق التي تسيطر عليها "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، وأراضي "درع الفرات"، وجنوب سورية، وكلٌّ منها يقدم التحديات والفرص.

تشمل أراضي "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) شمال سورية، من القامشلي في الشمال الشرقي إلى الغرب منها منبج، في محافظة حلب. تستفيد من العلاقات الوثيقة بين جماعة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني المهيمن والولايات المتحدة، والتي تشكلت من خلال الجهود العسكرية المشتركة ضد (داعش) والوجود الأميركي في تلك المنطقة. تتغير العلاقات بين حزب الاتحاد الديمقراطي والأسد، من علاقة تسامح متبادل إلى علاقاتٍ تعاونية، وهذا يتوقف على الظروف التي تقلل من خطر وقوع أعمال عنفٍ واسعة

النطاق، يمكن أن تؤدي إلى عكس اتجاه الاستقرار أو تحقيق إنجازات إعادة الإعمار. وكما ذكرنا أعلاه، يبدو أن الولايات المتحدة تفكر بجديّة في وجود عسكري طويل الأمد، في مناطق "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، لردع هجوم النظام. المشكلة هي أن تركيا المجاورة تنظر إلى جيب "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) باعتباره تهديدًا استراتيجيًا، وقد تحاول إضعافه في المستقبل، على الرغم من أنه من غير المحتمل أن تقوم بمحاولة جادة أثناء وجود الجيش الأميركي.

إن منطقة "درع الفرات" في شمال محافظة حلب هي إحدى المناطق التي بدأ فيها بالفعل الاستقرار وإعادة الإعمار جديًا، معتمدين على المجالس المحلية الموجودة سابقًا، وهي تتمتع بعلاقات قوية مع تركيا. لقد كانت التجربة مفيدة، ولكنها ليست مشجعة تمامًا (انظر أدناه). إن الصعوبة الأساسية التي تُمثّلها مناطق "درع الفرات" هي أيضًا السبب في أنها شهدت تقدمًا؛ فالهيمنة التركية تجلب قدرًا من التنظيم والموارد، وتردع هجوم النظام، لكنها تؤكد أيضًا سيطرة تركيا على تدفقات المعونة والتنمية والقيود المفروضة على الوصول الدولي. ستبقى منطقة "درع الفرات" عبارة عن محميّة فعلية لتركيا في الوقت الحالي، لكن شكوك الحكومة التركية في النفوذ الخارجي قد يتناقص إلى حدٍّ ما، مما يسمح بدورٍ دولي أكبر في جهود إعادة البناء. على أي حال، تبقى تركيا عضوًا في حلف الناتو، وشريكًا محتملًا في عملية إعادة البناء، فضلًا عن أنها الضامن الرئيس لمثل هذه الجهود في منطقة "درع الفرات". تجدر الإشارة إلى أن سيطرتها الإقليمية قد تمتد إلى أجزاءٍ من محافظة إدلب المجاورة، وتضمن استقرارها أيضًا، على الرغم من أنه من المرجح أن تكون هذه منطقة أعمال عدائية نشطة (أو مجاورة) بين القوات المحلية والأجنبية، وهيئة تحرير الشام (هتس) التابعة للقاعدة.

تُعدّ منطقة جنوب سورية التي تسيطر عليها المعارضة بطريقةٍ ما فرصةً واعدة لإعادة البناء. فهي تستفيد من قربها من الأردن، والذي، على عكس تركيا، لديه علاقاتٌ ممتازة مع الولايات المتحدة. لدى الأردن حافزٌ قوي لخلق الظروف في سورية التي ستسمح لعددٍ كبير من اللاجئين بالعودة إلى بلدهم. وقد أثبت قدرته على خلق واستدامة أنظمة المعونة في كل من الأردن نفسه، وفي جنوب سورية. وإضافة إلى ذلك، ترتبط الولايات المتحدة مع الأردن بعلاقاتٍ قوية مع المعارضة في الجنوب، التي هي معتدلة، ومعادية للمتطرفين الإسلاميين. النسيج الاجتماعي في جنوب سورية قوي، ومنظمات المجتمع المدني نشطة، مع أن المنطقة تواجه تحديات، إلا أن العقبة الرئيسة أمام إعادة البناء هنا تتمثل في الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة إلى النظام، مما يجعل وقف العمليات القتالية على المدى الطويل أقل احتمالًا مما هو عليه في المناطق الخاضعة لتركيا، أو لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) في غياب الردع الأميركي لعدوان النظام. هناك أيضًا احتمال أن الأردن يتحسّب من أن لا تتمكن الولايات المتحدة من فرض وقف مستمر لإطلاق النار في جنوب سورية، وقد يعقد صفقةً منفصلة مع النظام السوري، وربما يقبل باستيلائه وسيطرته على جنوب سورية، مقابل السماح بعودة اللاجئين.

الولايات المتحدة في سورية

تمتلك الولايات المتحدة بالفعل دورًا ووجودًا كبيرين في سورية. وعلى وجه التخصيص، فقد شاركت مع القوات التي يقودها الأكراد لتحرير مساحاتٍ شاسعة من البلاد من سيطرة (داعش)، في إطار تعميق شراكاتها المحلية وإقامة بنيّةٍ تحتية عسكرية في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في الشمال، وفي منطقةٍ عربية أصغر في الجنوب الشرقي، بما في ذلك القواعد ومواقع القوات، ومدنٍ جوي واحد على الأقل.

نظرًا لوجودها الفعلي في التشارك مع الأطراف العسكرية المحلية والسكان، تكتسب الولايات المتحدة نفوذًا ماديًا على حساب الأولويات وتنفيذ جهود التنمية المحتملة. وقد أظهر المسؤولون الأميركيون حتى الآن قدرًا محدودًا من الحماس لهذا العمل، فضلًا عن إعادة الخدمات الأساسية للغاية مثل إمدادات المياه.

إذا أقامت الولايات المتحدة وجودًا غير محدد في هذه المناطق؛ من المرجح أن تتعمق مشاركتها في إعادة البناء مع تعمق حيازتها للظروف المحلية. ويبدو هذا الأمر محتملاً، حيث يعتقد المسؤولون المدنيون والعسكريون على نحوٍ متزايد أن وجودًا طويل الأمد هو أمرٌ حاسم لمنع عودة ظهور (داعش) و/أو ممارسة الضغط على إيران في سورية. وهذا سيجعل دور الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بعد إيران، باعتبارها اللاعب الأجنبي الأكثر تأثيرًا في سورية، كما سيجعل الأراضي التي يسيطر عليها الأكراد هي الهدف الأكثر منطقية، والأكثر قابليةً للوصول مساعي التنمية التي تقودها الولايات المتحدة إليها. إذا انضمت وكالات التنمية الحكومية الأمريكية إلى الوجود العسكري الأمريكي؛ فسوف يتوسع دور الولايات المتحدة في إعادة بناء أجزاءٍ مهمة من سورية، وكذلك قدرة الولايات المتحدة على تنفيذ الاستراتيجية الموضحة هنا، وحصتها في عائدٍ ناجح. ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون هذا جهدًا أميركيًا محضًا. تكمن قوة الولايات المتحدة الرئيسية في قدرتها على تشكيل تحالف من الحلفاء للمساعدة في التمويل والانخراط مباشرةً في تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار.

الشركاء المحليين

تعتمد الاستراتيجية المحلية اللامركزية بالضرورة على الشركاء المحليين، وهذا يعني المجالس المحلية ومجالس المحافظات المنتخبة مع هيئات الاستقرار المرتبطة بها في أراضي المعارضة. وغالبًا ما يمتلك السوريون الذين يعملون مع هذه المجالس سنواتٍ من الخبرة في إدارة وتنفيذ برامج المساعدة الدولية. يمكن للمجتمع الدولي الاستفادة من معرفته المتراكمة لتحقيق أقصى قدرٍ من فاعلية المساعدة في تحقيق الاستقرار وإعادة البناء، بما يتماشى مع الاحتياجات المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن التجربة المبكرة داخل منطقة "درع الفرات" في شمال حلب، التي تمّ تطهيرها من قبل الجيش التركي وقوات المتمردين السورية، يمكن أن تكون نموذجًا إرشاديًا لبناء وتوسيع نطاق خطة إعادة بناء أوسع نهائية.

في أعقاب حملة تركية لوقف المنظمات غير الحكومية الدولية، والمستقلة العاملة في منطقة شمال حلب، تم إبقاء لجنة إعادة الاستقرار التابعة المعارضة، تحت قيادة مجلس محافظة حلب المنتخب، لإدارة الجزء الأكبر من برامج الاستقرار الدولي في منطقة "درع الفرات". وقد ازداد كادر اللجنة من اثني عشر موظفًا إلى خمسة وثلاثين بدوام كامل، مع وجود أربعين موظف في أكثر من مئة مشروع، يصلون إلى 230 تجمعاً في جميع أنحاء المنطقة. نجحت اللجنة حتى الآن في التنقل بين المانحين الدوليين والفصائل المسلحة والسياسية المحلية والقوات التركية. وفي حين أن الحالة الإنسانية في المنطقة ما تزال بائسة، والوضع الأمني متوتر، فقد أثبتت المجموعة أن المؤسسات المدنية المحلية يمكنها، بحذر وخبرة، أن تعمل بحرية نسبية، وأن تخفف من بعض التدخل الضار من جانب الجماعات الأجنبية والمحلية.

يمكن للمساعدة في إعادة الإعمار الموجهة من خلال هيئات حوكمة المعارضة الرسمية أن تساعد في إصلاح الحكم كذلك. ومع توسع جيب "درع الفرات"، كان لهذه المنظمات دورًا فعالًا في تشكيل الحكم المحلي، حيث شكّلت خمسة وثلاثين من أربعة وأربعين مجلسًا محليًا في شمال حلب. وبينما توجد هيئات الإدارة بالفعل في مناطق المعارضة الأخرى، يمكن لكيان مساعدة وتنسيق مركزي أن يساعد في التنسيق والتكامل بين الهيئات المدنية العاملة حاليًا بشكل منفصل. سعت المجالس إلى مساعدة لجنة إعادة الاستقرار في إصلاح العمليات، للوصول إلى برامج لجنة إعادة الاستقرار الموجهة.

ما تزال هناك حاجةً لحكومة سورية مؤقتة، وإن كانت حكومة مستمدة من الهيئات الإقليمية والمحلية أو تمثيلها. لقد أدى تفكك الأراضي السورية إلى تفاقم الصراعات بين الهيئات الحاكمة القائمة التي تتنافس على أموال المساعدة. وبالتالي، يجب أن تكون المساعدة مرتبطةً بالانتخابات العادية وبالمشاورات العامة وبالذور المناسب للمهجرين داخليًا.

سلّط السكان المحليون النشطون في برنامج الاستقرار الضوء كذلك على ضرورة قيام المانحين الدوليين بالتنسيق بين مساعدات إعادة الإعمار لتجنب الازدواجية، وتلبية الاحتياجات بالتساوي. في محافظة حلب، كانت هناك عملية تكامل ثابتة، إلى درجةٍ تمكّنت فيها الهيئات المحلية من إقناع المخططين الأوروبيين والأتراك بالجلوس على طاولةٍ واحدةٍ لمناقشة تخطيط الاستقرار، بعد أن أقرّت البرامج التركية بالحاجة إلى الخبرة الغربية والمحلية.

أخيرًا، هناك حاجةٌ ماسة إلى التواصل المباشر مع المدنيين السوريين الأكثر تأثرًا بصدمة الحرب والتعامل معهم. وهذا أمرٌ شاق، لكنه قد يُركّز على التأكد من الظروف التي يفكر فيها المهجرون في العودة، وفي أولويات الأشخاص الذين يعيشون في المناطق غير الخاضعة للنظام، وما يعدونه العقبات الرئيسية التي تحول دون نجاحهم. هناك أيضًا حاجةٌ إلى الشراكة مع السوريين الذين يعملون في مناطق المعارضة، ولكنهم يحصلون على أجور من الحكومة المركزية، للاستفادة من معارفهم وخبراتهم ودمجهم في الاقتصاد المحلي.

الشركاء الإقليميون

تمتلك الدول المجاورة لسورية أدوارًا طبيعية وضرورية لتلعبها كمشاركين في جهود تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار. تستضيف تركيا والأردن مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، وبالتالي فإنهما تشعران بقلقي عميق من الآثار الجانبية، وتجاه الاستقرار على حدودهما. وقد أدى ذلك إلى اتخاذ إجراءات مفيدة ومعيقة. في محاولاتهم للسيطرة على هذه المناطق، تدخلت تركيا والأردن بوضوح في برامج المساعدات والمعونات الدولية، وأغلقت عددًا من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وقيدت عمل منظمات أخرى. على سبيل المثال، هذه الخطوات أوقفت معظم العمليات على طول الحدود السورية التركية.

من ناحية أخرى، دفع كلٌّ من الأردن وتركيا أتباعهم السوريين إلى قبول وتثبيت اتفاقات وقف إطلاق النار مع النظام السوري. وعلى الرغم من أن الاختلافات الاستراتيجية والأيدولوجية بين المجتمع الدولي، والدول الإقليمية، والسوريين المحليين، ما تزال قائمة، فإنهم يتقاسمون المصلحة في ظروف معيشة مستقرة وأمنة، وفي هيئات الحكم في مجتمعات المعارضة على طول الحدود. إذا أخذنا بعين الاعتبار حالة القطاع الإنتاجي والصناعات الثقيلة في سورية؛ فمن المرجح أن يتم الحصول على مساهمات رأس المال الأولية من الدول المجاورة، والتي قد تمثل نقطة تقاربٍ للمصالح الاقتصادية أيضًا.

تركيا هي التي تحكم أساسًا منطقة "درع الفرات" كامتدادٍ لمحافظة غازي عنتاب. ومع ذلك، فقد طردت معظم المنظمات غير الحكومية الدولية، بينما تعززت البرمجة الدولية في لجنة إعادة الاستقرار، حيث لعبت دورًا حاسمًا. وقد دفعت معرفتها وخبرتها المسؤولين الأتراك إلى تقديم تنازلاتٍ وطلب مساعدتها في التخطيط الخاص بتركيا. وهكذا ما يزال هناك منفذٌ واضح للمساعدة الدولية، إذا وُجّهت من خلال قنوات المعارضة السورية الرسمية. يجب أن تُترك منظمات الإغاثة التي تقع في مجال النفوذ التركي لأن تتفاوض على علاقتها مع تركيا بأنفسها، بحيث لا تؤدي المشكلات في العلاقات التركية-الغربية إلى أخذ أعمال التنمية رهينة.

المعيقات

العنف السياسي والمجتمعي

لا يمكن تحقيق الاستقرار ولا إعادة البناء، وسط العنف السياسي الواسع، ومع الدمار والتهجير والشعور بعدم معرفة ما هو قادم. ومن غير الواقعي أن نتوقع وقفًا كاملاً للأعمال العدائية أو نهايةً للقتال (بما في ذلك بين الفصائل المتنافسة داخل الأراضي الواقعة خارج سيطرة النظام)، حيث إن التطورات

الأخيرة تظهر إمكانية حدوث خفض تصعيدٍ جوهري، بما في ذلك إنهاء القصف المدفعي والقصف الجوي. وقد أثر هذا في منطقة "درع الفرات"، وأراضي "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، ثم في جنوب سورية.

يبدو أن وقف إطلاق النار بوساطاتٍ خارجية تحت التأثير الروسي والتركي والأميركي، وبالتأكيد الإيراني، هو أضمن طريقةً لزيادة احتمال استمرار وقف إطلاق النار، إلا أن النظام لم يتخلَّ حتى الآن عن هدفه المتمثل في استعادة سورية كلّها في نهاية المطاف. وبالتالي، فإن التراجع الأخير في العنف سوف يستمر فقط إذا حسبَ النظام أن تكلفة استعادة مناطق معينة ستكون مرتفعةً للغاية، إما بسبب القدرات العسكرية للمعارضة أو للأكراد، أو بسبب التهديد بالانتقام الأجنبي (مثل تركيا في منطقة درع الفرات أو الولايات المتحدة في مناطق قوات سوريا الديمقراطية)، أو بسبب الضغط من الحلفاء الأجانب. مع غياب تسويةٍ سياسية شاملة ودائمة، من المحتمل أن يستمر العنف لدرجةٍ معينة، على الرغم من أن إجراءاتٍ مثل بناء المشافي المحصنة يمكن أن تزيد من صمود السكان المحليين في مواجهة عناد عنف النظام.

اقتصاد الحرب

لقد أدت سنوات الحرب، واضمحلال الاقتصاد الرسمي، وهروب رأس المال، وضعف الدولة في الكثير من مناطق سورية إلى ظهور اقتصاد حربٍ راسخ. وهذا يتميز بنشاط السوق السوداء، والنهب، والتهريب، والاستيلاء على الممتلكات، والابتزاز، واستغلال الناس. وغالبًا ما يترافق هذا مع العنف ضد المدنيين. تتورط الجماعات المسلحة في هذه الأنشطة بعمقٍ، وتسيطر في كثير من الأحيان على الممتلكات الاستراتيجية مثل النفط والمحاصيل⁽²⁸⁾.

في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، كثيرًا ما ينطوي اقتصاد الحرب على التجارة مع مناطق النظام، وعبر حدود الدول المجاورة. لا يقتصر المستفيدون من هذا الوضع على الجماعات المسلحة، فقد أصبحت النخبة الاقتصادية الجديدة غنيةً، نتيجة السيطرة على النشاط التجاري المرتبط أو الذي أتاحتها الحرب وتراجع سلطة الدولة. وإضافة إلى المظالم والآثار الاقتصادية الخبيثة لهذه الديناميكيات، أدت إلى ظهور طبقة رجال الأعمال التي على وشك أن تخسر قوتها -ومصدر رزقها- من الوضع الطبيعي. من ناحيةٍ أخرى، قد يؤدي دعم النشاط الاقتصادي للمشاركة في إعادة البناء إلى تحفيز البعض على التحوّل إلى أنشطةٍ مشروعة، بما في ذلك عن طريق توفير رأس مالٍ لازم وكبير، وهذا سيعطي النخبة الجديدة حصّةً

²⁸ – Hamoud Al-Mahmoud, "The War Economy in the Syrian Conflict: The Government's Hands-Off Tactics," Carnegie Endowment for International Peace, December 15, 2015,

<http://carnegieendowment.org/2015/12/15/war-economy-in-syrian-conflict-governments-hands-off-tactics-pub-62202>.

في عملية إعادة البناء. عمومًا، فإن وقف الأعمال العدائية لن يؤدي بالضرورة إلى نهاية سريعة لاقتصاد الحرب.

الجماعات المتطرفة

يُفرّق الناشطون والمسؤولون المحليون والمانحون النشطون في برامج تثبيت الاستقرار في مناطق المعارضة، بين الفصائل "المهيمنة"، مثل الجيش السوري الحر، والجماعات المتطرفة التي ترى أن المجتمع المدني يمثل تهديدًا لمشروعها السياسي. وبالفعل، فإن انتشار الجماعات المسلحة المهيمنة، والقتال الداخلي فيما بينها من حينٍ لآخر، يُقال إنه لا يؤثر كثيرًا في تخطيط الاستقرار وتنفيذه، في حين أن تهديد الجماعات الإسلامية المتطرفة أمرٌ معترف به عالميًا، وبالتالي، فإن أي مساعٍ كبيرة لإعادة إعمار تتوقف على -وربما يمكن أن تكون جزءًا من- ردّة فعلٍ أكبر، ضد جماعة هيئة تحرير الشام (هتس) المتشددة، وفروعها في محافظة إدلب. في الواقع، إن الاستقرار الفعال، وإعادة الإعمار في نهاية المطاف، ضروريان لأي استراتيجية طويلة الأمد لمكافحة الإرهاب. يبدو أن هناك عزيمًا أميركيًا لإضعاف هيئة تحرير الشام (هتس) من خلال استهداف قيادتها، على الرغم من أن ذلك قد لا يكون كافيًا.

التسلسل الزمني

إن التسوية السياسية الشاملة والتهدئة ليستا شرطًا مسبقًا واقعيًا لإعادة البناء في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام. ومع ذلك، لا يمكن البدء بعملية إعادة الإعمار على نطاقٍ واسع، وبشكلٍ معقول، ما لم تتم حماية هذه المناطق بفاعلية، من النظام ومن عنف المتطرفين، إما عن طريق الوسائل الدبلوماسية أو العسكرية.

حتى ساعة كتابة هذا التقرير، ما يزال هناك وقف هتس للأعمال العدائية في المناطق الثلاثة الأكثر أهمية: الجنوب، ومنطقة درع الفرات، ومنطقة قوات سوريا الديمقراطية (قسد). وإذا ما توقف هذا، فسوف يستأنف النظام تدمير البنية التحتية العامة الأساسية الضرورية للرعاية الصحية، والتعليم، والبنية التحتية العامة المدنية، من بين خدماتٍ أخرى. عندما يندلع القتال على كل الجبهات، تميل الأمور إلى استهداف المدن والبلدات بشدة. في بيئةٍ تحوي مثل هذا التهديد، قد يتم إنفاق موارد المانحين الشحيحة بشكلٍ أفضل على الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الاستقرار، بدلًا من إعادة الإعمار على نطاقٍ واسع. ومع ذلك، أظهرت تجربة "درع الفرات"، و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، وبدرجةٍ أقل الاتفاقات التي تمّ التفاوض بشأنها في الجنوب، أن الولايات المتحدة وشركاءها قادرون على تشكيل البيئة العسكرية والدبلوماسية بطريقةٍ تخلق الظروف المؤدية إلى الاستقرار وإعادة البناء.

إن مقاربتنا المحلية المقترحة محدودة بطبيعتها، في ما يمكن أن تحققه لسورية ككل في حالة حربها الحالية: لا يمكن إعادة بناء بنية تحتية محددة على المستوى الوطني في إدلب وحلب ودرعا فحسب. على سبيل المثال، يرتبط إنتاج الكهرباء في البلاد أساسًا باستخراج الغاز، وتعتمد شبكة المياه والري على الأنهار والسدود. ومع ذلك، فإن المستوى الهائل من الضرر الذي لحق بمصادر الطاقة الأساسية، والبنية التحتية الاستخراجية، يجعل إعادة بناء مثل هذه القطاعات على المدى القريب غير متوقعة على أي حال. في جميع أنحاء البلاد، حلت الحلول المحلية بالفعل محلّ التدهور المستمر للخدمات العامة.

يجب على برامج إعادة الإعمار المحلية إعطاء الأولوية للحاجات الإنسانية العاجلة، كما يجب تحديد الأولويات في وقت لاحق، بالتشاور مع أعضاء المجتمع المحلي الذين لديهم فهم أفضل لما خسروه، وما هو مطلوب استبداله في أقرب وقت ممكن. ويمكن أن تشمل تلك الأولويات خلق فرص العمل لخلق أساس يمكن للسوريين المحليين بناء اقتصاد خاص بالاعتماد عليه، وبناء المأوى الدائم، والرعاية الصحية، والمرافق المدرسية، وتجديد محطات الطاقة الكبرى. إن مثل هذه المرافق هي شروط مسبقة للحياة المدنية، والتي تمكنت طوال فترة الحرب، حتى في ظل أشد الظروف المعاكسة، من العمل كركائز للمجتمعات المحلية المحرومة.

مهما كان التسلسل الزمني للأولويات المحلية، يجب أن تسمح استراتيجية إعادة البناء الهادفة للناس بإعادة التوطين، واستعادة الممتلكات، والعودة إلى مظهر من مظاهر الحياة الطبيعية. وهذا لا يثير التحدي المتمثل في إعادة بناء الممتلكات المدمرة فحسب، ولكن أيضًا معالجة الفوضى والادعاءات في حقوق الملكية، بما في ذلك الأراضي والمنازل. وكما لوحظ، فقد تلاعب النظام بسجلات الملكية، ومنح الحقوق على أساس سياسي واستراتيجي حزبي، ويصمت أمام استيلاء الميليشيات غير التابعة للدولة على الممتلكات. صحيح أن عملية إعادة التوطين هي لمعالجة مشكلة اللاجئين بطبيعة الحال، ولكنها أيضًا أساسية للمصالحة المحلية والوطنية، وفي نهاية المطاف لتعزيز الشرعية السياسية بحسب ما تسمح به الظروف.

من غير المرجح أن تتقدم عملية إعادة الإعمار على المستوى الوطني في المستوى القريب، وعلى الرغم من ذلك، فإن التخطيط للكهرباء والمياه، والصرف الصحي والنظافة العامة، والمشاريع الكبرى الأخرى، يمكن أن يتم من خلال توسيع برامج الاستقرار الحالية. يمتلك الصندوق الائتماني لإعادة إعمار سورية، والمنظمات غير الحكومية الأخرى خبرةً في تقديم المولدات، ومضخات المياه، وأنظمة التنقية التي يمكنها أن تجعل الظروف المحلية مستقرةً إلى أن تسمح الأوضاع بإعادة بناء المصانع الكبرى في سورية. هناك خيار آخر، نُفذ لأول مرة في شمال حلب، وهو ربط الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة بالمرافق العامة في البلدان المجاورة. ومن المحتمل أن يستدعي ذلك العمل مساعدةً كبيرة، بما في ذلك التمويل من جانب أطرافٍ ثالثة، وقد يكون جذابًا لحكومتَي الأردن وتركيا، إذا سُمح بعودة المزيد من اللاجئين السوريين، وينبغي بالتأكيد أن يُبحث الموضوع بعمقٍ من قبل الولايات المتحدة، والحكومات الأخرى.

الأثار من الدرجة الثانية

التشطي / التفتت

إن تقديم دعمٍ انتقائيٍّ للمعارضة، وللجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول مع استبعاد النظام، قد يُسهم في ترسيخ خطوط الصدع التي عمّقتها الحرب في النسيج الاجتماعي والاقتصادي الوطني السوري. ومع ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون واقعياً بشأن احتمالات المصالحة الوطنية في المدى القصير أو المتوسط، في غياب تسويةٍ سياسيةٍ جادة. في هذه المرحلة، يبدو أن البديل عن تفتت السلطة الاقتصادية ونقل صلاحياتها هو البؤس، وزعزعة الاستقرار، والتطرف، والتشريد المفتوح للملايين. لم تصل المساعدات التي وُجّهت من خلال النظام إلى المجتمعات التي يُتوقع أنها بحاجة إليها، ولم تساعد في خلق ظروفٍ مواتيةٍ لعودة المهجرين. وقد ساهم ذلك النموذج أيضاً في التشطي، وربما التشريد أيضاً، عن طريق خلق "وضعٍ طبيعيٍ جديد" في المناطق التي يسيطر عليها النظام.

بدلاً من تمويل مقارنة وطنية بقصد استبعاد وتمهيش ملايين السوريين -وهي مقارنة يرفضها المؤلفان في ظل هذه الظروف- فإن إعادة البناء الشعبية لا يمكن أن تسمح فقط بنماذج حكم متعددة ومتكيفة محلياً لأن تنجو سويةً، وإنما قد توقّر أيضاً فائض رأس المال الاقتصادي والاجتماعي اللازم لإعادة بناء العلاقات بين المجتمعات في البلاد. في الواقع، سيساعد هذا في إبطاء بعض التشطي الذي سببته هذه الحرب، إن لم يكن وقفه بالكامل.

تنقل التأثير والاستقرار الاقتصادي الكلي

إذا كان على دعم الاستقرار والمساعدة في إعادة الإعمار، المقترن مع انتعاش التجارة عبر الحدود، أن يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة؛ فإنه سيخلق تأثيراتٍ متلاحقةٍ فوريةٍ في جميع أشكال اقتصاد الحرب في سورية. قبل الآن، كان هناك اتفاقيات محليةٍ حول التجارة والتهريب عبر الجهات. يقوم المدنيون، والفصائل المسلحة في سورية، بالتنسيق المنتظم بين البعثات عبر الحدود، لتقديم الخدمات الاجتماعية (لا سيما التعليم المدرسي، والرعاية الصحية)، وكذلك بتنسيق العلاقات المحلية لتداول السلع الأساسية. في بعض الحالات، يقوم المسؤولون الحكوميون بالفعل بالمحافظة على الرسوم وجمعها، لتشغيل بعض البنى التحتية الكبيرة على المستوى الوطني من أجل تقديم الخدمات حتى في مناطق المعارضة. ينبغي الحفاظ على مثل هذه العلاقات عند الضرورة لخير السوريين على جانبي القتال.

مع انهيار الاقتصاد الوطني السوري بالكامل تقريباً، فقد عزّزت التجارة المتبقية في السلع غير المشروعة، فضلاً عن السلع التي يمكن استبدالها مثل النفط والغاز، دور الفصائل المسلحة. يمكن لتوسيع

التوظيف والفرص للشباب أن يُضعف من قاعدة التجنيد مع الفصائل المسلحة في كلا الجانبين. إن توفير بعض الخدمات، والمنتجات، وفرص العمل في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة، يمكن أن يزيد من ردع الميليشيات الموالية من العمل العدواني -وعلى جانبي الجبهة- وتعزيز سلطة أصحاب المصلحة المدنيين على الفصائل المسلحة. إن استخدام العمالة المحلية، والحصول على السلع والخدمات المحلية المتاحة، سيكون أولوية واضحة.

لن تترجع مؤسسات المعارضة على موجات الاستيراد عبر الحدود فحسب، بل أيضًا ستزيد من تدفق الاستثمارات والتحويلات المالية، وبالتالي العملة الأجنبية. وبالفعل، فإن فروع البنك المركزي في المحافظات المتاخمة للمناطق التي يسيطر عليها النظام تستولي على العملات الأجنبية المتدفقة إلى أراضي المعارضة، من أجل استقرار العملة الوطنية السورية المتزعزعة. يمكن لضخ رأس المال الأجنبي إلى البلاد، وتجاوز القطاع المصرفي للنظام السوري، أن يقلل من التضخم من دون أن يغطي ميزانية الدولة السورية.

لا تفتقر سورية حاليًا إلى الوسائل المالية لإعادة الإعمار فحسب، ولكنها تفتقر إلى الأساس الاقتصادي والصناعي لها. العديد من مصانعها الرئيسية، ومناطقها الصناعية في حالة خرابٍ بسبب القتال، أو متعطلة بسبب الاختلال الاقتصادي. لم تعد سورية تُنتج ما يكفي من الإسمنت أو الصلب أو المواد الأخرى الضرورية للبناء. وبصرف النظر عن مجرد الحصول على المدخلات والخدمات المتاحة، يجب أن تشجع المساعدات على إنشاء شركاتٍ جديدة، واستعادة واستيراد الآلات. يمكن وضع هذه القدرات الإنتاجية الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والتعاقد معها حيثما كان ذلك ضروريًا وممكنًا.

استنتاج:

مناقشة أكاديمية؟

قد يبدو من الصعب تخيل أنه في ضوء فظائع النظام السوري الموثقة والواضحة، والتحالف مع الدول المعادية للغرب، بما في ذلك إيران وروسيا، أن يكون هو المستفيد من جهود الاستثمار والتنمية التي يقودها الغرب على نطاقٍ واسع. لم تبدِ الولايات المتحدة اهتمامًا بهذا، والعديد من الحلفاء الأوروبيين الرئيسيين مثل المملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي كمؤسسة، قاموا باشتراط مساعدات إعادة الإعمار مقابل تسوية سياسية عادلة في سورية. قد يسأل بعض المراقبين هل مسألة إعادة الإعمار بلا أهمية بالنسبة إلى الغرب؟

قد يعكس ذلك بدقة لقطه أو صورة سريعة وغير نهائية للحالة. ومع أنها ليست بالضرورة لقطه ذات ديمومة، لكن لم ينته الجدل حول إعادة بناء سورية. هناك مصالح مؤسسية وبيروقراطية في الانخراط في إعادة الإعمار، وغالبًا ما يكون ذلك بسبب تفويض معطى لإحدى المنظمات: وإلا كيف يمكن تفسير اتفاقية

الأمم المتحدة، مع شروط النظام المهينة في تقديم المساعدات، وفي إعادة الإعمار؟ تقوم الأمم المتحدة بعملها، وتستسعى المنظمات الدولية الأخرى بطبيعة الحال إلى القيام بمهامها، ومن ضمنها الضغط على الحكومات للحصول على تصريح، بغض النظر عن العواقب طويلة الأجل على سورية. هناك دافع مهم وقوي وغيري في القيام بالدور أيضًا، وهو الرغبة في مساعدة السوريين العاديين، بغض النظر عن العواقب السياسية والاقتصادية الأكبر.

إضافة إلى ذلك، على الرغم من أن بشار الأسد ورث الرئاسة من والده في عام 2000، فقد كان هناك دائمًا تيار كامن خفي، وإن كان متقلّبًا، من التعاطف الدولي مع بشار الأسد، في بعض البلدان الغربية أكثر من غيره. وعلى الرغم من أن موقف الاتحاد الأوروبي الرسمي من إعادة الإعمار، هناك أصوات سياسية مهمة في أوروبا على المستويات الشعبية والنخبوية تدافع عن إعادة تأهيل الأسد، إما لأنهم يعدّونه شريكًا في مكافحة الإرهاب، أو لأنهم يرونه أفضل من المتطرفين السُنّة، أو ضحيةً لغربٍ غير حكيم، ولحربٍ بالوكالة لدول الخليج العربية (أو كل ما سبق). إذا تناقص العنف في سورية بطريقةٍ ما؛ فإن حجة إعادة تأهيل الأسد يمكن أن تظهر من جديد كموقفٍ سياسي رئيس، ومعها الدافع لجعل الدولة السورية مركز التنسيق، وقناة جهود إعادة البناء. سيتم تسريع ذلك من خلال رغبة بعض الدول الأوروبية في إرسال اللاجئين السوريين غير المرغوب بهم إلى سورية.

في الختام، هناك مصالح وأصوات مهمة تميل إلى اتباع مقاربة إعادة بناءٍ مختلفة تمامًا عن المقاربة الموضحة هنا، وهي مقاربة يعتقد المؤلفون بأنها قد تضرّ سورية أكثر مما تفيدها، وتجلب القليل من المزايا للدول الغربية، ومن ضمنها الولايات المتحدة، الذين ينبغي أن يظلوا يقظين وثابتين في متابعة فرص إعادة البناء التي تشكلها الأجندات والأولويات المحلية، وتمكين المجتمعات السورية. هذا هو الطريق الأمن للتخفيف من مشكلات التطرف وتهجير السكان. وفي الواقع، إنه أيضًا الأمر الوحيد الذي يجب فعله، ولكنه يتطلب من الولايات المتحدة اتخاذ خطواتٍ فورية كبدائيةٍ لعمليةٍ طويلة تشمل:

1. الإعلان عن هدف وسياسة أميركيتين رسميتين لاستقرار المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام في سورية، وبناء تحالفٍ دولي من شركاء المال والتنمية في هذا الجهد.
2. تخصيص الموارد والأفراد المكلفين بإقامة الاستقرار وإعادة البناء في أجزاء من سورية خارج سيطرة النظام.
3. التواصل الواضح مع المناطق السورية التي ستتأثر بهذا الالتزام، وضمان اتفاقيات خفض التصعيد اللازمة مع النظام أو الداعمين له، ودعم هذه الاتفاقيات مع التهديد المرفق بالقوة اللازمة ضد المخالفين.
4. الإعلان عن معارضة أميركية لا لبس فيها لأي جهودٍ دولية لإعادة بناء سورية من خلال المؤسسات التي يسيطر عليها النظام، في حال غياب أي تسويةٍ سياسية مهمة من قبل النظام.

5. التعامل مع أصحاب المصلحة المحليين في مجالات المساعدة، والتنمية، والتجارة، والبناء، والخدمات، والقطاعات الحيوية الأخرى لتقييم الاحتياجات، وتحديد الشركاء الشرعيين.
6. تحديد الشروط المسبقة لعودة المهجرين، والتشارك معهم ومع السكان المحليين بما يخص المناطق المحرومة في الأراضي الواقعة خارج سيطرة النظام.
7. الموارد والمصالح الضرورية موجودة، لكن هذه الإجراءات ستشكل فقط الخطوات الأولى من جهد إعادة البناء، التي تُبرز تمامًا الحاجة الملحة للبدء فيه.

عن المؤلفين

فيصل عيتاني: هو باحث مقيم في مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط التابع لمجلس الأطلسي، حيث يركّز أساساً على الصراع السوري، وتأثيره الإقليمي. وهو أيضاً أستاذ مساعد لسياسة الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن. قبل انضمامه إلى المجلس الأطلسي، كان محللاً للمخاطر يقدّم النصح للحكومات، والشركات والمنظمات الدولية، في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية في الشرق الأوسط. وقد أطلع عيتاني مراراً وتكراراً حكومة الولايات المتحدة وحلفاءها على الصراع في سورية، وعلى آثاره على مصالحهم. وقد نُشر ذلك على نطاق واسع، كما نُقلت أفكاره في وسائل الإعلام البارزة بما في ذلك صحيفة نيويورك تايمز، وتايم، وبوليتيكو، وواشنطن بوست، وسي إن إن، ويو إس نيوز، وهافينغتون بوست، وويل ستريت جورنال. يحمل عيتاني درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية والاقتصاد الدولي من كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز، وشهادة في السياسة العامة من جامعة جورج تاون، وشهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت.

توبياس شنايدر: محلل أمن دولي مستقل يركز على الاقتصاد السياسي للصراع في المنطقة، مع التركيز على الحرب الدائرة في سورية. وهو يغطي حالياً مخاطر الشرق الأوسط في مركز المعلومات (IHS Markit) في لندن، ويقدم النصح للعملاء من القطاعين الخاص والعام بالديناميكيات الاستراتيجية والاقتصادية في بلاد الشام. يكتب لمؤسسات أبحاث على جانبي الأطلسي، كما أنه مساهم بانتظام في معهد الشرق الأوسط. وقد برز عمله في وسائل الإعلام الدولية والإقليمية. يحمل توبياس درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية من كلية جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، وشهادة البكالوريوس في دراسات الشرق الأوسط من جامعة باريس للعلوم السياسية.



harmoon.org

